

## قولاً واحداً

## رسائل سورية من الحدود مع العراق

ميسون يوسف

ظنت أميركا بعربيتها وتصرفها خارج قواعد القانون الدولي، أنها ستخيف سورية وحلفاءها وترسم لهم خطوطاً حمراً تفرض عليهم التقيد بها، ولو كانت هذه الخطوط على الأرض السورية، لكن سورية العصية على الإمدادات الاستعمارية، والقوية في مواجهة شتى صنوف العدوان الخارجي عليها، تصرفت وفقاً لما ينسجم مع طبيعتها وتاريخها ورفضت بشكل قاطع السلوك الأميركي في الميدان، كما ترفض أي سلوك عدواني آخر في السياسة.

لقد اعتقدت أميركا أن بإمكانها أن تحتل أرضاً سورية وتحولها إلى منطقة عزل وفصل، يقسم محور المقاومة بين جزء شرقي في إيران وجزء غربي في سورية ولبنان، وينع عن القسمين التواصل والتكامل وأداء مهام المحور المتجهة لحفظ الأرض والحقوق والكرامة والسيادة، لكن سورية وحلفاءها أجهضوا الخطة وسفوهوا الظنون الأميركية، بمناررة عسكرية صدمت العدوان وجعلته يقف مشدوها أمام ما حصل لا يقوى على فعل شيء يغير المشهد.

هذا ما حصل بالضبط في البداية السورية على الطريق إلى الحدود العراقية، حيث إن الجيش العربي السوري عندما توجه إلى الحدود من ريف تدمر وريف دمشق في الشرق، واجهته أميركا بنيران تحالفها اللامشري الذي اعتد أنها أنشأتها لقتال داعش، وفي الممارسة، أظهرت أن أنشأتها لحماية داعش التي هي أصلاً من أنشأتها لتعيت في المنطقة قتلاً وفساداً وتدميراً.

لقد تمتت أميركا منع جيشنا من الوصول إلى الحدود لأنها خطت لفصل سورية عن العراق وقطع محور المقاومة كما أسلفنا إلى قسمين، لكن الجيش العربي السوري مع حلفائه، عرفوا جيداً وباحتراف كلي كيف يناورون ويتخطون النار الأميركية العدوانية، وبعد أن وجهوا لأميركا رسائل عملاية في الميدان بإرسال الطائرة من دون طيار فوق منطقة التنف، أجروا مناورة التفاف رشيقاً أوصلتهم في وقت قصير جداً إلى الحدود مع العراق ليتحضروا للاتصال بقوات الحشد الشعبي العراقي الأتية من الشمال شرقي الحدود.

لقد وجهت سورية وحلفاءها بعمليات البداية، رسائل قوية لقوى العدوان على المنطقة بقيادة أميركية، رسائل مفادها أن لا خطوط حمراً تمنع أصحاب الأرض من تحريرها، وأن لا شرعية للوجود الأميركي على الأرض السورية، وأن دور الإرهاب في تحقيق المصالح الأميركية بات قيد السقوط والاستئصال، وعلى أميركا أن تعرف أن في المنطقة قوى تحافظ على كرامتها وسيادتها خلافاً لأشياء الدول التي تسرق مال شعبها لترشو به الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أجل أن يثبته على عروشها لتمارس استبدادها.

## شدد على الاهتمام بفتح «المر الأخضر» مع سورية واعتمادها كمر لبلدان مجاورة

## دبلوماسي روسي لـ«الوطن»: نتطلع للإعمار في البنية التحتية والنفط والغاز

سامر ضاحي



رئيس المحفظة التجارية والاقتصادية في سفارة روسيا الاحادية بدمشق إيغور ماتفييف في تصريح لـ«الوطن» مع الزميل سامر الضاحي (طارق السعدوني)

سبيل التوصل إلى توسيع، ليس فقط ارتفاع المستوى وحجم التبادل التجاري، بل أيضاً توسيع أنواع المنتجات المصدرة من سورية إلى روسيا الشقيقة.. وشدد على أن ذلك «مهم جداً».

ورداً على سؤال حول إمكانية نقل الخبرة الزراعية الروسية إلى سورية وخاصة الزراعة، أكد أن «أرب الملحق التجاري عن اعتقاده بأن هناك بحثاً حول هذا الأمر الآن في روسيا الاتحادية»، كاشفاً أن «الشركات الروسية مستعدة لدعم شركاء سوريين في ذلك لرفع نوعية المنتجات المصدرة خارج

البلد». وأضاف: «أظن أن ذلك مهم جداً لتنشيط الحياة الاقتصادية في سورية الشقيقة. وحول أهمية فتح الحدود بين سورية والعراق، أكد ماتفييف أن «شركات روسية مختلفة مهتمة لاستعمال سورية كمر لبلدان مجاورة بما في ذلك العراق ونحن نتابع هذا الموضوع لأن ذلك مهم ولكن السوريين سوف يقررون أي المشاريع أفضل لهم بما في ذلك استعمال ممر من البحر المتوسط إلى العراق». وأضاف: «أعرف أن مباحثات تجري داخل سورية الشقيقة، ونحن لا نتدخل، ولكن سوف ندعم جهود سورية الشقيقة لإعادة الإعمار في هذا البلد، ولهذا السبب أعار السوريين اهتماماً كبيراً بشاركتنا في إعادة الإعمار ونحن سوف نحاول أن نفتح آفاقاً للتعاون».

## القائم بأعمال سفارة العراق لـ«الوطن»:

## مستمرون بالتنسيق مع الجيش السوري لتغطية كامل الحدود

الوطن

أكد القائم بالأعمال في سفارة جمهورية العراق في دمشق رياض حسون الطائي «استمرار التنسيق بين الجيشين السوري والعراقي لتغطية جميع المناطق الحدودية بين البلدين».

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش مشاركته في احتفال السفارة الروسية في دمشق بالعيد الوطني لجمهورية روسيا الاتحادية الذي أقيم أمس الأول في فندق «دامارون» في دمشق قال الطائي: «الطبيعي جداً أن يكون هناك تنسيق بين الجيشين العراقي والجيش السوري من أجل تحرير الأراضي كافة التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، وبما أن الحدود مشتركة بين البلدين فمن الضروري جداً أن يكون هناك تنسيق بالعمليات العسكرية للسيطرة على هذه الحدود».

وفي العاشر من حزيران الجاري أعلنت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة عن وصول وحدات من الجيش العربي السوري إلى الحدود مع العراق شمال شرق التنف في عمق البادية السورية بعد القضاء على تجمعات داعش في المنطقة.

واعتبرت القيادة العامة للجيش، أن وصول قواتنا المسلحة والحلفاء إلى الحدود السورية العراقية بشكل «تحولاً إستراتيجياً للحرب على الإرهاب وقاعدة انطلاق لتوسيع العمليات العسكرية في البادية وعلى امتداد الحدود مع العراق الشقيق ويضيق الخناق على ما تبقى من مجموعات تنظيم داعش الإرهابية في المنطقة ويقطع خطوط إمداد التنظيم على أكثر من اتجاه». واعتبر الطائي في تصريحه، أن «منطقة التنف من أهم المناطق بين العراق وسورية وحالياً تمت السيطرة على المناطق التي تقع شمال منطقة التنف، وإن شاء الله الجيش العراقي سيمسك الحدود من الجانب العراقي ونحن مستمرون بالتنسيق والتعاون مع الجيش السوري لتغطية جميع المناطق الحدودية بين البلدين». وشدد الطائي على أن «الحشد الشعبي» العراقي جزء من القوات المسلحة العراقية ويخضع للقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية التي يقودها رئيس الوزراء حيدر العبادي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة.

وفي الرابع من الشهر الجاري أعلن النقيب جبار حسن من قوات «الحشد الشعبي» العراقي، أن قوات «الحشد» تمكنت



القائم بالأعمال رياض حسون الطائي

## إعادة اصطاف إقليم في المنطقة وقطر تحتوي الضغوط السعودية

الوطن

نجحت قطر في احتواء صدمة الحصار وتمكنت من عكس مسار الأزمة التي فرضتها السعودية وحلفاؤها عليها، وذلك وسط حالة إعادة اصطاف على مستوى الشرق الأوسط.

ولعل أبرز مثل على ذلك هو موقف إسلام آباد: فأول مرة في التاريخ لا تتحاز دولة باكستان إلى جانب الرياض، بل إنها بدت أميل باتجاه الدوحة، وتسربت تقارير عن عزمها إرسال قوات عسكرية إلى قطر أسوة بتركيا التي أقر برلمانها هذا القرار.

وبينما كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب يبنّي موقفاً قريب إلى السعودية، كانت مؤسسات الدولة الأميركية تسعى إلى العودة الأزمة القطرية عبر التأكيد على الحوار الخليجي، وألقت بثقلها وراء الوساطة الكويتية، خوفاً من تغلغل النفوذ الإيراني والروسي في الخليج عبر قطر، فضلاً عن مخاوفها من تآثر الحالة التي تشهدها البادية السورية الذي تقوده الولايات المتحدة على تنظيم داعش.

أما تركيا، وتحت وطأة خوفها من أن تتكرر تجربتها مع مصر، حيث اختل التوازن الإقليمي نتيجة الدعم السعودي والإماراتي لإسراء الرئيس السابق محمد

مرسي عن السلطة، فقد قررت أن تؤكد كلمتها في الأزمة القطرية ولا تقف على الهامش، ودعمت موقفاً عبر التلويح بالعودة وإرسال قوات عسكرية إلى الأراضي القطرية، خصوصاً لحماية قاعدتها العسكرية هناك. وبينما ذهبت السلطة التركية إلى رفض العقوبات التي فرضتها السعودية وحلفاؤها على قطر، واتهام الأخيرة بأنها «داعم للإرهاب»، وسعت إلى وقف الحصار السعودي، عبر اتصالات مع روسيا وإيران، كان النواب الأتراك في الحزب الحاكم التركي أكثر حرية في التعبير عما يجول في خاطر أنقرة، وأكد أحدهم أن بلاده مستعدة للوقوف إلى جانب قطر «حتى النهاية»، مشيراً إلى أن هناك أطرافاً تسعى إلى محاصرة تركيا، في إشارة إلى الشكوك التركية بالسعودية والإمارات.

وبينما تبنت تركيا سياسة نشطة حيال قطر، أطلقت مبادرة دبلوماسية حيال ليبيا، التي لها علاقة مضطربة مع مصر على خلفية قضية سد النهضة. وهكذا يبدو أن أنقرة انتقلت من الانتظار إلى المواجهة مع دول المحور السعودي المصري.

مكّن الدعم الأميركي إضافة إلى الدعم التركي القوي، الدوحة من الوقوف على قدميها ومقاومة الضغوط السعودية الإماراتية، وحتى عدم قبول المساعدة



توقف كافة الرحلات في مكتب الطيران القطري في الرياض (أ.ف.ب)

المقدمة لها من قبل كل من روسيا وإيران، وإن مكنتها من التلويح ببقية العواصم الخليجية بخياراتها الإيرانية والروسية.

وصرح وزير الخارجية القطري محمد بن عبد

دول الخليج فيه نفسها، فرصة لتعزيز الشرخ داخل الجبهة المواجهة لها، التي عمل على تشكيلها دونالد ترامب، وهكذا أمكنها استغلال الأزمة القطرية من أجل الدفع وراء تعزيز مواقفها في كل من سورية والعراق. وسكوت للحدث القطري انعكاسات على المشهد الإقليمي على الرغم من أن الأفق المستقبلية للأزمة في الخليج هو التسوية تحت السقف الأميركي، فطهران وموسكو باتتا أكثر حرية في العمل على صعيد الشرق الأوسط، أما قطر وتركيا فأصبحتا عميد مسافة أبعد من السعودية، أما واشنطن فسكوت عليها الحذر عندما تخطو أي خطوة في المنطقة. ولعل أشد انعكاسات سلبية ستكون على الرياض، التي فشلت حتى الآن في إرضاخ قطر، وترعرعت علاقاتها مع كل من باكستان وتركيا.

أما على المشهد السوري فإن الانعكاسات تبقى غير واضحة خصوصاً في ضوء اتفاق «تخفيف التوتر»، الذي أتاح لروسيا وقف التصعيد في سورية ببعض المناطق، ومكنتها من تأكيد زعامتها للتسوية السورية، القبض على نبض التوازنات الإقليمية.

وهن المحور السعودي المنطقة بعنف مع قراره الأسبوع الماضي تصعيد المواجهة مع قطر إلى أقصى مدى، وأبدت الرياض، ومعها حلفاؤها، إصراراً،

ليس على تعديل سياسات الدوحة الخارجية وضبط دورها الإقليمي، بل إحداث هيكلية جديدة للسياسات في المنطقة وفقاً للتوجهات السعودية.

ليس مهماً أن الأزمة قد قامت على أسس غير قوية مثل الرد على تصريحات أمير قطر تعميح من حمد آل ثاني، اتضح أنها مفبركة وأن تحقيقاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي بصدد تأكيد ذلك، إعادة هيكلية النفوذ والسياسات في المنطقة، لن تتوقف عند قطر إيران، بل هي ستند على الأرجح إلى تركيا.

أنقرة استشعرت حساسية الخطة الراهنة، لذلك اندفع المسؤولون الأتراك في إجراء مشاورات متعددة، محاولين تقديم أنفسهم كوساء لحل الأزمة القطرية، اتصالاتهم عكست قلقهم من ربح قد تلحق السياسة التركية مصدرها المحور السعودي الذي يخفا في جعبته خططاً لتركيا، لن تكون أقل مما جرى استخدامه مع قطر.

وتعمل السيطرة على السياسة القطرية مطمئناً كبيراً لسعودية منذ الانقلاب الأبيض الذي قادته الشيخ حمد بن خليفة على والده أو أساطم الليبيين من القرن، والذي أتبعه بإطلاق مشروع متكامل لصعود بركات قطر الإقليمية، متوخياً أدوات القوة الناعمة، وبينها قناة «الجزيرة».

## القتال بين ميليشيات «درع الفرات» وفوضى ارتدادات الزلزال الخليجي

عبد الله علي

اخلط الحابل بالنابل في مناطق سيطرة الميليشيات المسلحة على خلفية تقام الأزمة بين قطر والسعودية، باعتبارهما من أبرز الدول الداعمة للمسلحين في سورية، بعد الصعب حتى الآن، استقراء ما مية الارتدادات التي سيخلفها الزلزال الخليجي على الوضع السوري وخاصةً أن الأزمة لا تزال في بداياتها، ولم تسمح لها مساعي التطويق الإقليمية والدولية، باتخاذ مسارات محددة، لكن يتضح، من خلال بعض المعطيات، أن ثمة جهات بدأت العمل على استغلال الانعكاسات النفسية والمعنوية التي أحدثتها تجر الخلاف في البيت الخليجي من أجل فرض تغييرات استباقية في بعض جوانب المشهد السوري تكون نواة لتكريس تغييرات دائمة في حال خرج الخلاف الخليجي عن السيطرة.

ويبدو أن مناطق سيطرة ميليشيات «درع الفرات» في ريف حلب الشمالي، سينالها الجزء الأكبر من الجهود المبذولة لإحداث التغييرات الاستباقية، وذلك نتيجة التقديرات الهائلة التي ينطوي عليها ملف تلك المناطق، وتعدد الجهات الإقليمية والدولية المؤثرة فيه، وكذلك نتيجة الدور التركي والرقب في الأزمة الخليجية ووجود مصلحة لدى بعض الدول في كبحه. وانطلقت ليل الأحد اشتباكات عنيفة في محيط مدينة الباب، كانت بمنزلة واسطة العقد في مناطق «درع الفرات»، شارك فيها العديد من الميليشيات ذات الانتماءات والارتباطات المختلفة، وسط أنباء عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من المسلحين والمدنيين.

ونقلت «شبكة شام» الإخبارية المعارضة، رواية قالت إنهما لم تتأكد من

صحتها، مفادها أن عناصر من «الفوج الأول» أطلقوا الرصاص الحي قرب فرن الشهابي ما أدى لإصابة عدة عناصر وقيادي من «فيلق الشام»، اندلعت على إثرها اشتباكات في المنطقة، خلفت العديد من الجرحى في صفوف المدنيين.

ومن ثم انتقلت الاشتباكات مباشرة إلى منطقة حزوان شرقي مدينة الباب، حيث هاجمت «فرقة الحمزة» و«فيلق الشام» مجموعات «الفوج الأول» في المنطقة، سقط خلالها أكثر من ٣٠ قتيلاً والعديد من الجرحى.

وحسب بعض الناشطين فإن الاشتباكات تدل على وجود محاولة لإنهاء «حركة أحرار الشام الإسلامية» في ريف حلب الشمالي، حيث إن «الفوج الأول»، وحسب رواية البعض، انضم مؤخراً للحركة، وبالتالي فإن اشتباكات اليوم تهدف لإخراج عناصر الحركة من المنطقة، وهو ما يفسر بحسب الناشطين أن «أحرار الشام» استقرت عناصرها، وأرسلتها لمساندة «الفوج الأول».

وأشارت المعطيات الأولية إلى أن «أحرار الشام» كان لها نصيب الأسد في عدد القتلى، حيث سقط لها أكثر من ثلاثين قتيلاً بعضهم جرى إعدامه ميدانياً من «فرقة الحمزة».

وعلى الرغم من أن الاشتباكات ليست مشهداً جديداً على مناطق «درع الفرات»، إذ شهدت في السابق نماذج عنه لأسباب مختلفة، لكن هذه الاشتباكات هي الأولى من نوعها منذ اندلاع الأزمة الخليجية، كما أن الميليشيات التي شاركت في الاشتباكات الأخيرة، هي من كبرى الميليشيات وليست ميليشيات هامشية كما في الحالات السابقة، وما زاد من أهمية الأمر أن جميع الميليشيات سارت إلى إصدار بيانات لشرح وجهة نظرها

فيما حدث، وهو ما أعطى مؤشراً مهماً على أن وراء الأكمة ما وراءها، وأن الأمر لا يقتصر على خلاف عادي.

وأدعت «أحرار الشام» أنها تدخلت في البداية لوقف الاشتباكات التي تجرت بين «المجلس العسكري لمدينة الباب» من جهة و«الفوج الأول» من جهة ثانية، لكنها فوجئت «بمسلسل مخطط له من البيي المنظم يشمل مقراتنا في المنطقة بغية استئصال الحركة» وذلك في البيان الصادر عن الحركة «حول الأحداث الأخيرة في ريف حلب الشمالي».

وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية لاندلاع الصراع، وعن مضمون البيانات التي صدرت عن الفصائل المعنية الأخرى، فإن مجرد حديث «أحرار الشام» عن وجود مخطط لاستئصال الحركة، في ريف حلب الشمالي، يكفي لإضاح نظرة الحركة لما يجري والتنبيه بكيفية تعاملها المرتقب معه في الأيام المقبلة، ولاسيما أن البيان صدر عن القيادة العامة للحركة وليس عن قطاعها في المنطقة.

من جانبها قالت «فرقة الحمزة» أحد مكونات «كتلة السلطان مراد» و«المجلس العسكري لمدينة الباب» المتكون من عدة ميليشيات أهمها «فيلق الشام» و«السلطان مراد» و«الجبهة الشامية» (إن سبب ما حصل هو قيام مجموعة تابعة لهيئة تحرير الشام» بالتحول والتهافت لزعيم جبهة النصرة أبو محمد) الجولاني، وحين اعترض المدنيين لهم حصلت مشادات كلامية، فقامت المجموعة بإطلاق النار عليهم، وهي الرواية التي أكدها لاحقاً بيان صادر عن «المجلس العسكري لمدينة الباب»، جاء فيه: «إن تنظيم الجولاني» وبعد الأحداث في مدينة معرة النعمان بريف حلب، بدأ بتحرير أزرعه في مدينة الباب لزعة الاستقرار من مجموعات تتبع له